مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

المواطنة كأحد متطلبات العدالة الاجتماعية في ليبيا

إعداد: مفتاح سعد حسين بالقاسم

محاضر – قسم الإدارة والتنظيم القانوني– المعهد العالي للعلوم والتقنية – سوسة– ليبيا

Smftah150@gmail.com

الملخص

تدخل العدالة والمصالحة ضمن إطار بنية متكاملة، تتمثل في العدالة الاجتماعية، ولهذا لا يمكن تحقيق نجاح أي منهما بمنأى عن الآخر. ويعتبر تفعيل مبدأ دولة الرفاه الاجتماعي "الذي يفرض على الدولة حماية المستضعفين اجتماعياً للوصول إلى عدالة اجتماعية، تحفظ كرامة المواطن" إحدى الحقوق اللصيقة بالمواطنة. فلا يمكن أن تتحقق المواطنة بدون مواطن يشعر شعوراً حقيقياً بحقوقه وواجباته في وطنه، من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة رصد وتحليل مصطلح المواطنة ليس كمفهوم فقط، بل قيمة عملية داخل ليبيا مبنية على عدة قيم، منها المساواة والعدالة والحرية. وسلوك بين الليبيين قائم على ثقافة احترام الحقوق والواجبات، وكثقافة مجتمعية داخل المجتمع الليبي قائمة على قيم التسامح وقبول الآخر. وقد تم تناول مفهوم المواطنة أولاً، ثم تم تناول المواطنة وقيام الدولة الحديثة. وبعد ذلك تم تناول ضمانات حقوق المواطنة في ليبيا لتحقيق العدالة الاجتماعية. وأخيراً تم تناول المواطنة، وأهميتها في تحقيق الاستقرار والعدالة في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الدولة الحديثة، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، ليبيا، المواطنة.

Summary :

Justice and reconciliation come within the framework of an integrated structure represented in social justice, and therefore neither can be successful over the other. Activating the principle of the social welfare state, "which obliges the state to protect the socially vulnerable in order to reach social justice that preserves the dignity of the citizen," is considered one of the rights attached to citizenship. Citizenship cannot be achieved without a citizen who truly feels his rights and duties in his homeland. From this standpoint, this paper attempts to monitor and analyze the term citizenship not only as a concept, but as a practical value inside Libya based on several values, including equality, justice and freedom. And as behavior among Libyans based on a culture of respect for rights and duties, and as a societal culture within Libyan society based on the values of tolerance and acceptance of the other. The concept of citizenship was dealt with first, then citizenship and the formation of the modern state were dealt with., and after that the guarantees of citizenship rights in Libya to achieve social justice were dealt with.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

المقدمة :

يعتبر غياب المواطنة انتهاكاً لمبادئ العدالة الاجتماعية، ولأن انتهاك العدالة بكل معانيها يبدأ من التخلي عن جوهر حقوق الإنسان القائم على احترام الكرامة البشرية. وبدون مواطنة حقيقية يتمتع بها المواطن لا يمكن الحديث عن تنمية للفرد والمجتمع، وبالتالي لن نصل إلى تحقيق أية عدالة، لأن جوهر المواطنة هو الوصول بالدولة إلى المساواة والإنصاف، والشراكة الحقيقية، وضمان الحقوق والواجبات، القائم على الديمقراطية والشفافية، لذلك فإن أهمية تحقيق فكرة المواطنة في جوهرها هو الوصول إلى الاستقرار المطلوب الذي يأتي على أساس تحقيق العدالة الكاملة، وفي جوهرها العدالة الاجتماعية.

فالمواطنة كمبدأ ومرجعية دستورية وسياسية، لا تلغي عمليتي التدافع والتنافس في الفضاء الاجتماعي، بل تضبطها بضوابط الوطن، ووحدته القائمة على احترام التنوع وليس نفيه، والساعية بوسائل قانونية وسلمية، للإفادة من هذا التنوع في تدعيم قاعدة الوحدة الوطنية، بحيث يشعر الجميع بأن مستقبلهم مرهوناً بها، وأنها لا تشكل نفياً لخصوصياتهم، إنما هي مجال للتعبير عن تلك الخصوصيات بوسائل منسجمة، وناموس الاختلاف، وآفاق العصر، ومكتسبات الحضارة. (الأصبحي، 2013: 106).

فإذا أدرك المجتمع الليبي أن المواطنة قيمة تتجاوز مبدأ الحقوق والواجبات، و ثقافة مجتمعية أصيلة، لأن ذلك سيكون أهم وأقوى، وسوف يحقق العدالة الاجتماعية المنشودة في المجتمع الليبي، لأنها محمية من المجتمع وثقافته، لتكون بنية المواطنة قيماً اجتماعية وإنسانية وأخلاقية وسلوكية. تنظم في تفاعل دائم من أجل إعطاء قيمة تداولية للمواطنة في واقع الأفراد والدولة، عبر ممارسات واقعية في حياة الناس والمؤسسات في المجتمع الليبي.(الأصبحي، 2013 : 107- 108)

الإشكالية:

إذا أردنا إسقاط هذا المفهوم على الحالة الليبية سيتعذر علينا ذلك، على اعتبار أن علاقة الفرد بالسلطة في ليبيا يسوده القلق وعدم الثقة، بل ونقص الولاء في حالات عديدة. ولا يمكن تفسير ذلك إلا بالعودة إلى سياق تشكل الدولة نفسها بعد الاستقلال، وبطء السلطة في إيجاد حل لأزمات التنمية

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

السياسية المعروفة وهي(أزمة الهوية / الشرعية / التوزيع / التغلغل / المشاركة)، والتي تمخض عنها هذا الشكل الهجين من المواطنة ضمن هذا الفضاء دائما.

ومن هنا برز هذا التساؤل : هل هناك ضمانات للمواطنة في ليبيا حتى تكون العلاقة بين المواطن والسلطة علاقة سليمة، وتتحقق العدالة الاجتماعية داخل دولة ليبيا، مما يحقق المصالحة الوطنية وبناء الدولة.

الأهمية :

ليست المواطنة مجرد اكتساب الفرد لجنسيته مع ما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وإنما هي شعوره بالانتماء إلى فضاء مجتمعي يتقاسم معه العديد من الأفكار والمبادئ والأهداف، مما يحفظ كرامته، ويجعل الولاء الوطني للفرد يسمو فوق كل الولاءات القبلية والعرقية والمذهبية، وتتعايش عبرها الخصوصيات الحضارية والثقافية، وتظهر المواطنة في أسمى معانيها في العيش المشترك بتناقضاته وفرصه، وتعني الإقرار بالتنوع الإنساني والتعددية، والاختلاف في إطار الوحدة الوطنية، والتعايش والتفاهم والتعاون الإنساني.

الهدف من الدراسة :

وبناءً على كل ما تقدم تأتي هذه المحاولة البسيطة للبحث في خصوصية المواطنة في هذا المجال السياسي كمدخل لفهم أزمة شاملة أخرى، هي تعثر بناء الدولة الوطنية الحديثة في ليبيا. وأيضاً للإجابة عن التساؤل التي طرحته إشكالية هذه الدراسة.

منهجية الدراسة :

تقوم الدراسة بالاعتماد الكلي على أداة جمع المادة العلمية، التي تتمثل في البحث في أمهات الكتب العربية لرواد الفكر السياسي، ويستخدم الباحث عدة مناهج للتعرف على كافة أبعاد الظاهرة، منها المدخل التاريخي، والمدخل البيئي، في تحليل المشكلة البحثية، والإجابة عن تساؤل الدراسة.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

فمن ناحية، يساعد المدخل التاريخي على الرجوع إلى الماضي، والبحث في أصول المفهوم، والتعرف على الإسهامات الفكرية في الحضارات المختلفة. وهو مدخل علمي يساعد على اكتشاف وتحليل العديد من الملاحظات التي خطتها سجلات التاريخ، والتعرف على سياقاتها المختلفة. وبالتالي يعد آلية لتتبع سياق ظهور مفهوم المواطنة عبر المراحل المختلفة للفكر السياسي، ومن ثم إدراك واستيعاب الظروف والمفاهيم المغايره لكل مرحلة.

ومن ناحية أخرى، تستفيد الدراسة من المدخل البيئي لما يتيحه من دراسة طبيعة الظروف البيئية المحيطة بالظاهرة السياسية، والمتمثلة بواقع المواطنة في ليبيا، وتحديد أوجه الشبه والاختلاف حول الإسهامات الفكرية النظرية لمفهوم المواطنة. بجانب كونه آلية رئيسة في جمع المعلومات لإجراء معالجة تجريبية لفحص حالة المواطنة في عدد من دول الرفاهية الاجتماعية.

تقسيمات الدراسة :

على ضوء هذه الإشكالية والتساؤل الذي تم طرحه، سيحاول الباحث الإجابة عنها، وفق الاعتماد على المخطط التالي :

1 : مفهوم المواطنة.

2 : المواطنة وقيام الدولة الحديثة.

3 : ضمانات حقوق المواطنة في ليبيا لتحقيق العدالة الاجتماعية.

4 : المواطنة وأهميتها في تحقيق الاستقرار والعدالة في ليبيا.

1 : مفهوم المواطنة :

تعتبر المواطنة من المفاهيم الحضارية القديمة المتجددة التي أفرزها الفكر الحديث من خلال النتاج الفكري للإنسان، والذي هو عماد وأساس هذا المفهوم، وأيضاً من خلال تراكم المنجزات الحضارية في الجانب العملي التطبيقي، الذي حول المفاهيم المجردة إلى نظرية عمل تكللت بإنجازات ساهمت في رفع قيمة الإنسان باعتباره معيار الحضارة.(بوزكري، 2014/2013: 5)

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

أولا : الأصل اللغوي للمواطنة:

المواطنة بمعناها اللغوي العربي تأتي على وزن " مفاعله " أي أن معناها من ناحية الصيغة اللغوية: اتفاق بين طرفين على الاشتراك في شيء ما.(بن منظور، 2000: 239) وهذا المعنى اللغوي غير بعيد عن المعاني المعاصرة للمواطنة، كما هي صفة مشتقة من اسم الفاعل مواطن، وذكرت في القرآن الكريم بقوله تعالى (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة)(سورة التووبة: الآية 25) ويشير الموطن في لسان العرب بحسب ابن منظور إلى(المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، فهو محله).(بن منظور، 2000: 239– 240)

ويتضح بعد هذا العرض لقواميس اللغة العربية، أنها قد خلت من تعريف المواطنة ككلمة ذات معنى لغوي، واكتفت بتعريف كلمة الموطن والمواطن.

وفي اللغة الإنجليزية تأتي المواطنة ترجمة لمصطلح Citizenship مشتقة من كلمة City أي مدينة، وهي مأخوذة من لفظ Civitas اللاتينية، التي تعني المجتمع أو المدينة. وفي اللغة الفرنسية، كلمة مواطنة مشتقة كذلك من كلمة موطن بالفرنسية Citoyen. وقد جرى تحديد مصطلح المواطنة من خلال ربطه بمجموعة الحقوق المدنية التي يكفلها القانون، والتي تدور حول المحافظة على حرية الفرد.(مباركة، 2013: 72)

ثانياً : المواطنة اصطلاحا:

يعتبر مفهوم المواطنة من الناحية الاصطلاحية من المفاهيم التي يدور حولها جدل كبير، لذا يصعب أن نجد لها تعريفاً يتفق عليه كل المختصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك بسبب تنوع مشارب المعرفة العلمية، ضمن التخصصات الموسومة بالبحث الاجتماعي، وبالتالي يختلف مفهوم المواطنة تبعاً للزاوية التي يتناولها كل باحث.

عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها " علاقة بين فرد ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية، وما يصاحبها من مسئوليات، وتسبغ عليها حقوقاً سياسية، مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة ".(عبدالحافظ، 2007: 10)

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

وجرى تعريف المواطنة في قاموس علم الاجتماع بأنها " مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة عن طريق القانون ".(غيث، 1995: 56)

وموسوعة الكتاب الدولي تعرف المواطنة بأنها " عضوية كاملة في دولة، أو بعض وحدات الحكم، وللمواطن بعض الحقوق، مثل حق التصويت، وحق تولي المناصب العامة، وعليهم واجبات ".(الجاسور، 2009: 350)

ويتضح مما سبق أن المواطنة علاقة قانونية ينظمها الدستور بين الفرد من ناحية، والدولة من ناحية أخرى، وتتضمن مجموعة من الحقوق والواجبات والامتيازات. وتتحقق عضوية الفرد الكاملة في المجتمع عن طريق المشاركة في هذا المجتمع.

2 : المواطنة وقيام الدولة الحديثة :

اقترن مفهوم المواطنة تاريخياً بالدولة الإغريقية أو دولة المدينة، ففي أثينا صار الفرد الذي تتوفر فيه شروط معينة أن يشارك في إدارة الشأن العام، عبر التصويت في الأمور التي تهم المدينة وممارسة حق الانتخاب. إلا أن صفة المواطنة كانت في الدولة الإغريقية مقتصرة على النخبة من الرجال، وبالتالي فالمواطنة عندهم كانت قائمة على الواجبات غير الإلزامية، أكثر من كونها قائمة على الحقوق، بل أدركت عند المواطنين على أنها مجرد فرصة لخدمة المجتمع وتمتع الفرد بالفضيلة. واتسعت المواطنة في عهد الرومان لتشمل سكان المناطق التابعة للرومان، واستخدمت المواطنة في عهد الرومان مكافأة لأولئك الذين دعموا روما في معاركها، وحققوا الانتصارات لها، لذلك نظر الرومان للمواطنة على أنها مكانة قانونية للرومان وغيرهم، لكنها كانت مكانة منقوصة، فالمشاركة السياسية كانت مقتصرة على المواطنين الرومان.(المعمري، https : // twitter . com / saifn1 / status /666688810940571648)

وسمة حضور الواجبات وغياب الحقوق واكبت المرحلة الوسيطة أو مرحلة القرون الوسطى من أوربا، فالدولة كانت ملكاً للحاكم بالحق الإلهي لغاية القرن الخامس عشر إجمالاً، والسلطة منوطة بحكم الأمير والرعايا يقدمون فروض الطاعة، ففي حين ذهب الإقطاع لاستتباع الناس، أتت سلطة رجال الدين

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

لاستعبادهم، ونشأت بالتالي سلطة مختلطة بين الكنيسة، وملوك الإقطاع قيدت الناس.(خليفة، 2013: 14–15) هذا الامتزاج بين الدولة والدين ستبسط أفكارها وسلطانها على الوجود السياسي في الغرب، إلى غاية القرن السابع عشر حيث ستأخذ في التهاوي تدريجياً لتحل محلها الرابطة القومية التي استدعت قيام منظومة مواطنة متمحورة حول الانتماء إلى الهوية الوطنية للدولة الأمة أو الدولة القومية، وتعود معالم تأصيل الدولة القومية في أوربا إلى معاهدة وستفاليا سنة 1648، حيث أصبح مصطلح الوطن يرتبط بإقليم الدولة، ليتم الانتقال من فكرة الدولة المجسدة بالسلطة الإمبراطورية أو الملكية، إلى السلطة المجسدة لإرادة المجموع الشعبي، حيث بسطت الدول سيادتها على المناطق التي تخضع لسيطرتها، وصار قاطنو المناطق التي تؤلف إقليم الدولة مواطني هذه الدولة، على اختلاف انتماءاتهم العرقية والثقافية، يوحدهم انتماؤهم للوطن وتجمعهم الرابطة القومية.(موازي، 2020: 32–33)

ومع تشكل الدولة الحديثة، دولة القانون والفصل بين السلطات، ودولة التعاقد الاجتماعي، حيث بدأت هذه المرحلة مع الثورة الفرنسية والأمريكية، مع نهاية القرن الثامن عشر، لتحمل معها المواطنة ضمن وثيقة (حقوق الإنسان والمواطنة)، والتي تقضي بالمساواة بين جميع السكان على أساس المواطنة. ولم يكن المبدأ الذي قامت عليه الدولة الحديثة منذ قرنين سوى مبدأ " حق الأمة في السيادة الذاتية "، والدولة القومية إذ تمارس السيادة وتتجسد فيها فإنما تمارسها باسم الأمة لان السيادة للأمة، وشرعية الدولة الحديثة في أعين مواطنيها، لا تأتي من كونها الكيان الممثل لإرادتهم في الدفاع عن استقلالهم وسيادتهم.(بوهريرة، 2015/2014: 40–41) ولم يتبلور مفهوم المواطنة من الناحية النظرية إلا سنة 1948 بصدور (الإعلان العالمي لحقوق وواجبات الإنسان).(رضوان، 2012: 75)

وفي العقد الأخير من القرن العشرين دخلت المواطنة مرحلة جديدة، فقد أدت العولمة إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين شعوب العالم ودوله، وثورة الاتصالات من إنترنت، وفضائيات، وغيرها، أدت إلى تواصل غير مسبوق من حيث الكم والكيف، ونتج عن ذلك ظهور أنواع جديدة من المواطنة، مثل المواطنة الكونية أو العالمية وغيرها.(المعمري، https : // twitter . com / saifn1 / status /666688810940571648)

وعاشت ظاهرة المواطنة كتجربة بشرية لصيقة بصعود وتنامي ما يعرف بالدولة الحديثة، بدايةً من القرن الثامن عشر إلى غاية القرن الحادي والعشرين عدة حقوق وواجبات ممثلة في الشكل التالي :

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

الجدول رقم (1)

حقوق المواطنة

تطور الحقوق	الجيل الأول		الجيل الثاني	الجيل الثالث
أنواع الحقوق	الحقوق المدنية والسياسية		الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	الحقوق التضامنية
	الحقوق الفردية	الحقوق السياسية		
الفترة	القرن 18	القرن 19	القرن 20	القرن 20 – 21
المعايير	حرية التفكير حرية العقيدة حرية التملك حق المساواة أمام القانون	حرية التنظيم حرية التعبير الحق في الانتخاب الإصلاح البرلماني	الحق في الصحة الحق في التعليم الحق في العمل "دولة الرفاه الاجتماعي"	الحق في السلام وسيادة الشعوب على مواردها الحق في البيئة النظيفة الحق في التنمية المستدامة الحق في المعرفة والبحث العلمي الحق في حماية التراث
دور الدولة	سلبي : إقرار وتنظيم وعدم انتهاك أو التضييق		ايجابي : توفير الحقوق	على الدول والشعوب والأجيال توفيرها

المصدر :صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) وائتلاف حافلة المواطنة (BUS Citoyen)

وبهذا فإن المواطنة في شكلها الأكثر اكتمالاً في الفلسفة السياسية المعاصرة هي الانتماء إلى الوطن، انتماءاً يتمتع المواطن فيه بالعضوية كاملة الأهلية. ويحترم كل مواطن المواطن الآخر، كما يتسامح الجميع تجاه بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف. وثمة توازن بين الحقوق والواجبات، فالمواطنة ليست حقوقاً فقط، بل واجبات أيضاً. وإذا كانت المواطنة تعطي المواطن حقوق المواطنة المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. فإنها في المقابل تضع على عاتقه مجموعة من الواجبات القانونية، والالتزامات المعنوية، ومسئوليات المواطنة، كما تفرض عليه الولاء التام للوطن. ويحمي القانون ويضمن

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

للجميع الحقوق المدنية والسياسية ، كما يضمن تحقيق الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن حماية كرامة وحرية واستقلال كل مواطن.(رضوان، 2012: 75)

3 : ضمانات حقوق المواطنة:

يرتبط مفهوم المواطنة وممارستها ارتباطاً كبيراً بالدولة، أو بالأحرى، بدرجة تطور، الدولة وتطور مؤسساتها، وآليات عملها، ودرجة انفتاحها على المجتمع. وبالتالي فإن الحديث عن المواطنة لا يستقيم مع الدولة القائمة على الأسس القبلية أو الطائفية أو العنصرية العرقية. ولم تشكل المواطنة مشروعاً في الدولة العربية الحديثة عامة وليبيا خاصة، بل يعتقد البعض أن مشروع الدولة العربية الحديثة مشروع مؤجل، ويستدل في ذلك من مجموعة الانتكاسات التي ألمت بهذه المجتمعات عقب انتكاسة الدولة أو سقوطها. فانتكاسة الدولة في ليبيا بعد أحداث فبراير من العام ، قادت إلى نزاعات قبلية وجهوية، لم تخرج منها الدولة حتى هذه اللحظة.(قاسم، 2013: 236–327) ومن ناحية أخرى فإن الفكر أو الأيديولوجيا القائمة على الأسس المذهبية والعنصرية وحتى القومية والقبلية، هو فكر ناف لثقافة المواطنة، ويقوم على استعلاء جماعة على أخرى. وهو فكر لم تتخلص منه الجماعات الإثنية والسياسية العربية ومنها ليبيا.(قاسم، 2013: 327)

إن المواطنة بما أنها حقوق تقرها الدولة، فإنها تتطلب أسساً تبنى عليها تلك الدولة، ومناخاً يسمح بممارسة المواطنةً وتجسيدها على أرض الواقع، ونتحدث هنا عن ضمانات المواطنة والتي تتمثل خاصة في وجود دولة القانون والمؤسسات أولاً، وفي الديمقراطية ثانياً.

أولا– دولة القانون والمؤسسات تكفل المواطنة :

دولة القانون والمؤسسات مصطلح يعني أن جميع العلاقات داخل الدولة تخضع للقانون وحده، وفي القمة يكون الدستور، ويعتبر الدستور المرجعية القانونية للدولة، وهو التأسيس والتكوين، وهو القانون الأعلى في الدولة، الذي تستند عليه باقي القوانين، ولا يجوز أن تتناقض معه أو تكون بدلاً عنه، لأنه يعد مرجعية للدولة ويعني اتفاقاً بين الناس على صياغة وتنظيم حياتهم، فهو بمثابة عقد (عام ومجرد وملزم)، ولقد ناضلت الشعوب طويلاً من أجل الحصول عليه لتقييد سلطة الحاكم، ومنعه من الانفراد

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

بمقاليد السلطة بمركباتها الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، ولذا فالدستور يرسم الإطار العام للنظام السياسي، ويبين أسس الحكم ويحدد علاقة السلطة بالمحكومين، كما يوضح واجبات المواطنين وحقوقهم، وأنه يرسم السلطات ويحدد وظائفها، ويبين كيفية انتقال السلطة في الحالات المختلفة، وعبر أية قنوات قانونية وتشريعية، لذلك فإن غياب الدستور وغياب السلطة المنظمة أو ضبابية وجودها، يعني في المقابل " حرب الجميع على الجميع على حد تعبير هوبز ".(البعجه، 2007: 327-328)

ولعل القاسم المشترك في الوقت الحاضر، المعبر عن وجود قناعة فكرية، وقبول نفسي والتزام أساسي بمبدأ المواطنة، يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي (الدستور) يتم بمقتضاه تضمين مبدأ المواطنة، باعتباره مصدراً للحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز عرقي، أو طبقي، أو عنصري. وفي هذا الشأن فإن المواطنة تمثل إطار عمل يوجه سلوك الفرد ويحكم علاقته بالآخرين من جهة، وعلاقته بمؤسساته الوطنية من جهة أخرى، وتجعله قادراً على القيام بمسؤولياته وواجباته، من خلال المشاركة الفاعلة في مجتمعه وتمسكه بحقوقه واحترام حقوق الآخرين، واتباع الحوار والتعاون المشترك مساراً وحيداً لتحقيق الصالح العام، والحياة الكريمة لأبناء الوطن الواحد، على أساس العدل والمساواة، لربطهم وتعزيز التقارب بينهم ودفعهم جميعاً لمواصلة عطائهم وتفانيهم في أداء واجباتهم ومسؤولياتهم اتجاه الوطن، والعمل على حمايته والمحافظة على تماسكه.(احمد و علي، 2016: 49)

إن ليبيا لم تر الدستور منذ أن أصدر مجلس قيادة الثورة الإعلان الدستوري في 11 ديسمبر 1969 والذي قال ديباجته " يصدر هذا الإعلان الدستوري ليكون أساساً لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية، وحتى يتم إعداد دستور دائم، يعبر عن الانجازات التي تحققها الثورة، ويحدد معالم الطريق أمامها " ثم جاءت (المادة 33) من هذا الإعلان لتقول " يلغى النظام الدستوري المقرر في الدستور الصادر في 7 أكتوبر 1951 وتعديلاته مع ما يترتب على ذلك من آثار، واستكملت هذه المادة (بالمادة 37) وهي الأخيرة في هذا الإعلان لتقول " يبقى هذا الإعلان الدستوري نافذ المفعول حتى يتم إصدار الدستور الدائم، ولا يعدل إلا بإعلان دستوري آخر من مجلس قيادة الثورة، إذ رأى ذلك ضرورياً وفق مصلحة الثورة". (البعجة، 2007: 328)

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

وصحيح أن ليبيا شهدت صدور وثيقة (إعلان قيان سلطة الشعب) في 2 مارس عام 1977، (الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير) في 12 يونيو 1988، و (القانون رقم 20 لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية) إلا أنها جميعاً لا تمثل دستوراً لليبيا، فهي لم تقنن قواعد قانونية عامة ومجردة، و تعتبر قانونا أعلي في الدولة، تستند عليه التشريعات الأخرى. ولا تزال ليبيا في انتظار الدستور الدائم الذي وعد به الإعلان الدستوري عام 1969، فغياب الدستور قد قلب الأوضاع التاريخية تماماً، فبدل أن تنتقل الدولة إلى"الحالة المدنية" التي نادى بها مفكرو" العقد الاجتماعي " وتحققت بالفعل في أغلب المجتمعات، وانتقلنا إلى حالة (الفطرة) أو حالة (الطبيعة الأولى) التي غاب فيها القانون، وعمت فيها الفوضى، وضاعت فيها حدود الأشياء. (البعجة، 2007: 328)

يعتبر قيام الجهاز الحكومي على الموضوعية القانونية المستندة على الدستور يمثل تطلعات الشعب، مما يعني المعاملة المتساوية للجمهور في ضوء الضوابط القانونية الموضوعية، مما يعطي القدرة للجهاز الحكومي على تحقيق التجانس والاندماج الاجتماعي المفتقد في المجتمعات النامية، ومنها دولة ليبيا، ففي هذا الوضع يتجه ولاء الأفراد إلى العائلة أو القبيلة أو الإقليم الذين ينتمون إليه، ولا يكون الولاء والانتماء القومي للدولة الصدارة بين ولاءات الأفراد، ومثل هذا الوضع الذي لا تكون معه الدولة في بؤرة ولاء الأفراد والجماعات، لا بد وأن يصطدم مع أهداف التنمية السياسية، التي تقوم على تدعيم سلطة الدولة، والعمل على تعبئة كل ما تقدر عليه من إمكانات التأثير والقوة، و قيام سلوكيات الجهاز الحكومي على الموضوعية والقانون والمعاملة المتساوية، يمكن أن تكون أداة لتدمير مختلف صور الولاءات القبلية والإقليمية من الولاءات الضيقة في ليبيا، واستبدالها بنماذج جديدة من الولاء القومي. ويشيع بذلك قيماً جديدة تقوم على المساواة أمام القانون، والمساواة في حقوق المواطنة والتزاماتها لأفراد المجتمع، بصرف النظر عن انتماءاتهم الجزئية الضيقة. وبذلك يكون قد صادر سبباً هاماً من أسباب الصراع، وعدم التوافق الاجتماعي بكل أخطاره ومضاعفاته.(عاشور، 1979: 105-106)

لذلك استمر أثر العرف حاكماً للعلاقات الأهلية في ليبيا بدلاً من القانون، مما أضعف فكرة الدولة والشعور بها لدى المواطنين، وأصبحت الدولة تنهل بعض أسباب ضعفها من قوة العصبيات المتجددة في

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

المجتمع (كالقبيلة / المدينة / العرق / الجهوية ...) حتى إن بعض هذه العصبيات في ليبيا تبدو أقوى من الدولة وأشد رسوخاً، والولاء لها أقوى من الولاء للدولة. (موازي، 2020: 39-40)

وأصبحت الدولة في ليبيا تصمم نفسها على مقتضى توازنات الاجتماع الأهلي، بحجة حاجة الدولة لتمثيل كل النسيج الاجتماعي، مما يجعل الانتقال من الجماعة التقليدية إلى الجماعة الوطنية الحديثة، ومن روابط الدم والمذهب والعرق إلى علاقات المواطنة وظيفة معطلة إلى حدود اللحظة. (موازي، 2020: 40)

وتأكد ذلك من خلال نتائج المسح العالمي للقيم عام (2014). في ما يتعلق بالهوية الوطنية فقد أكد 57.3% من استطلاع آراء الليبيين حول الحوار الوطني، إن التعدد القبلي من العناصر ذات التأثير الإيجابي في توحيد الليبيين. وعلى الرغم من التحديات التي تواجه القبيلة كمؤسسة اجتماعية في ليبيا، إلا أنها ما تزال أحد أهم عناصر الثقافة السياسية في ليبيا المعاصرة، إضافة إلى أنها أحد أبرز مصادر الهوية فيها. فالقبيلة هي إرث تاريخي، لها دورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وستضعف شوكتها ببناء دولة قوية بمؤسساتها المختلفة، وستضعف الولاءات القبلية بتعزيز قيم المواطنة وسيادة القانون.(العبيدي، 2019: 106-107)

ولذلك فقد تحولت القبيلة في ليبيا نتيجة لغياب المؤسسة القضائية، وعدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون، وسهولة اللجوء إلى الحلول السريعة للمشاكل التي يفرضها العرف القبلي، إلى مصدر تهديد للمنظومة القانونية. ففي هذا السياق تؤكد نتائج استطلاع أراء الليبيين حول الحوار الوطني عام (2015)، إلى أن القبيلة والعائلة هي من المؤسسات التي يلجأ إليها الفرد عندما يواجه مشكلة اجتماعية، في حين تراجع اللجوء إلى الشرطة، وهي من المؤسسات الرسمية للدولة.(العبيدي، 2019: 106)

ويلاحظ أن ليبيا هنا لم تستكمل عملية البناء المؤسسي، وتبدو الدولة هنا لم تستكمل بعد مقومات الدولة بمعناها الحديث، ومفهومها كدولة لم يستقر بعد في وعي المواطنين، ناهيك عن ضعف امتلاكها لاستقلالية ذاتية عن شخص الحاكم الذي يمارس سلطة الدولة، كما أن عملية النمو التاريخي للسلطة والدولة في غالبية مجتمعات العالم الثالث، ومنها ليبيا، ليس من السهل الفصل الواضح بين ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، لذلك فإن السلطة هي حاضنة الدولة

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

وليس العكس، أو كما يجب أن يكون، لذلك فإن القضاء على الحاضنة يتضمن تهديد وليدها بالخطر وربما بالموت، وهذا ما حدث في ليبيا بعد عام 2011. وهنا تصبح السلطة السياسية في حالة تمزق، ولا تتمتع المؤسسات السياسية فيها سوى بقدر قليل من السلطة، وبقدر أقل من السيادة، وبانعدام المرونة، وهنا وبكل بساطة لا تحكم الحكومة في معظم الحالات.(موازي، 2020: 39)

وعندما تلتزم السلطات بصلاحياتها وبالتالي بالقانون، يعرف المواطن أن حقوقه مكفولة، وفي حالة التعدي عليها فإن القضاء يحسم النزاع بكل استقلالية، ولذلك فإن دولة القانون والمؤسسات تعتبر ضمانة للمواطنة. وهذا غير موجود في ليبيا، فلا القانون واضح لغياب الدستور، ولا المؤسسات موجودة لتغييبها.

ثانياً – الديمقراطية ضمانة المواطنة :

هناك ارتباط وثيق بين مفهوم المواطنة، ومفهوم الديمقراطية التي تتيح للمواطنين الفرص المتكافئة للمشاركة في الحياة العامة. وتستند المواطنة إلى منظومة من القيم الرئيسية، مثل المساواة، واحترام حقوق الإنسان، وحق الاختلاف والتعبير عنه،...الخ. فلا مواطنة في غياب النظم والممارسات السياسية الديمقراطية، ولا ديمقراطية فعالة في غياب المواطنين الواعين بدورهم ومشاركتهم. لذلك فإن المواطنة الفاعلة تشمل صياغة العلاقة بين المواطنين والدولة، على أساس المشاركة والمحاسبة.(ضو،وآخرون: 2019: 78)

وللديمقراطية أسس تقوم عليها، عند توفر هذه الأسس يمكن وصف نظام ما بكونه ديمقراطياُ. وفي ما يلي نبين أهم أسس الديمقراطية:

أ – مبدأ التداول السلمي على السلطة : ينطلق مبدأ التداول السلمي على السلطة من نبذ الجمود والديمومة على خط المماثلة، وفي المقابل يحبَّذ التجديد في الأفكار والممارسات والسلوكيات، وهكذا تتأسس ثقافة التداول، المبنية على قاعدة الاعتراف بشرعية الاختلاف، الذي يكفله وجود أغلبية أو معارضة، ويضمنه الحوار المتبادل، وتصونه إرادة المواطن الحرة، والمسئولة في حسم اختياره، والدفاع عن نتائجه.(مالكي، 2007: 157)

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

وفي ليبيا لم يحدث تداول سلمي على السلطة منذ قيام الدولة الليبية الحديثة في منتصف القرن العشرين، تاريخياً توالت على ليبيا العديد من الحقب. حيث تمكنت من الحصول على استقلالها في 31 ديسمبر 1951، وأصبحت ليبيا دولة ملكية بنظام فدرالي، تضم ثلاث ولايات (طرابلس، برقة، فزان)، وفي عام 1963 تم تعديل الدستور، وتأسيس دولة ليبيا الموحدة. ولم يستمر النظام الملكي في ليبيا طويلاً، إذ تعرض لانقلاب عسكري قاده مجموعة من الضباط في سبتمبر 1969، الذي أعلن بأن النظام في ليبيا جمهوري. وتم تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة العقيد معمر القذافي، الذي اتخذ مجموعة من الإجراءات منها: حظر الأحزاب السياسية، والاتحادات العمالية المستقلة، خلال عامي 1970 و 1971. ومن ثم تم تبني النموذج المصري القائم على نظام الحزب الواحد، مسمياً تنظيمه الاتحاد الاشتراكي، ولكنه بعد عامين أعلن القذافي ثورته الشعبية الخاصة ضد البيروقراطية القديمة في خطابه الشهير في مدينة زواره عام 1973، والذي طالب فيه إحلال اللجان الشعبية للعاملين محل البيروقراطية القديمة في أماكن العمل. ومع نهاية عام 1975 فقدت المجموعة الحاكمة في تنظيم الضباط الأحرار نصف أعضائها عن طريق التطهير أو الاستقالة.(عبيد، 2012: 33–34)

وتميزت طبيعة النظام السياسي في ليبيا، منذ النصف الثاني من السبعينيات من القرن الماضي، بأنها تستند على التصور الذي قدمه العقيد معمر القذافي فيما يسمى بالنظرية العالمية الثالثة، حيث شهدت ليبيا تغييرات سياسية، أهمها تغيير النظام السياسي من النظام الجمهوري إلى ما سماه القذافي النظام الجماهيري، وفقا للإيديولوجية الجديدة المسماة النظرية العالمية الثالثة، فهي على الصعيد السياسي ترفض المجالس النيابية، وترفض الأحزاب، وترفض مبدأ الفصل بين السلطات.(صالح و تيم، 1988: 390–393)

وفي 17 فبراير 2011، وفي أعقاب ما سمي في تلك الفترة بالربيع العربي في تونس ومصر، بدأت الاحتجاجات في ليبيا، وتصاعد هذا التوتر إلى الانتفاضة في جميع أنحاء ليبيا، وأدى قمع تلك المظاهرات إلى تشكيل حكومة للمعارضة في مدينة بنغازي، سميت بالمجلس الوطني الانتقالي. وأدت هذه الخطوة إلى نشوب أحداث دموية، والتي عجلت بالتدخل العسكري من قبل قوات التحالف بقيادة حلف

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

شمال الأطلسي، لفرض تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1973)، الذي يدعو إلى إقامة منطقة حظر طيران وحماية المدنيين. (عبيد، 2012: 69)

وتسلم المؤتمر الوطني العام الليبي السلطة من المجلس الوطني الانتقالي عام 2012، بعد أول انتخابات برلمانية منذ عقود، في أول تداول سلمي للسلطة في ليبيا، وفشل المؤتمر في تنفيذ مهامه، والتي من أهمها إصدار الدستور، وإصدار قانون الانتخابات العامة وفقا للدستور، وذلك لوقوعه تحت تأثير القوة العسكرية الميلشيات، لذلك صار من المألوف تمرير القرارات عنوة داخل لجان المؤتمر، بسبب الإرهاب الذي تفرضه هذه الميلشيات على أعضاء المؤتمر.(مظلوم، 2018: 78–79) لذلك يعتبر إصدار المؤتمر الوطني السابق لقانون العزل السياسي، والذي يقضي بإقصاء فئة من أبناء الشعب، ويهدد قيم المواطنة داخل الدولة الليبية، مثالاً حيًّا لبعض القرارات المفروضة بالقوة.(القانون رقم 13: 2013)

ومن ثم علق الليبيون الآمال على مجلس النواب الليبي الذي انتخب خلفاً للمؤتمر الوطني العام، في عام 2014. وذلك لإخراج البلاد من المشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تعانيها، إلا أن هذه الانتخابات أدت إلى هزيمة للجماعات الإسلامية وصعود وجوه جديدة، أدى إلى اندلاع الاضطرابات، وتصاعد أعمال العنف التي شهدتها عدة مدن ليبية. وعكس الاقتتال الدائر في مدينتي طرابلس وبنغازي مدى الانقسام الذي وصلت إليه النخب الليبية، وحجم التصدع في النسيج الاجتماعي المتنامي بين عدد من المدن الليبية، بسبب الصراع على مراكز السلطة والنفوذ. تسبب هذا الصراع في خسائر مادية وبشرية، وضياع للمواطنة والعدالة الاجتماعية، أثرت في حياة المواطن ودخلت البلاد في نفق مظلم من التجاذبات.(مظلوم، 2018: 79–80)

مما أفقد هذه الأجسام السياسية شرعيتها وقبولها لدى الشعب، وأدى إلى الفوضى وانتشار الإرهاب، وضياع حقوق المواطنة والمواطن نفسه.

ب– مبدأ الفصل بين السلطات : لم يعد هناك مجال للشك بأن النظم السياسية المعاصرة تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، وهذا المبدأ كان بروزه أحد ثمار الإنسانية في صراعها ضد الاستبداد والتسلط، ويعني هذه المبدأ عدم تركز وظائف سلطة الدولة الثلاثة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في يد واحدة، بل لابد من توزيعها على هيئات متعددة ذات اختصاصات مختلفة.(البعجة، 2007: 326)

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

ولقد كان شارل دي منتسكيو (1689 – 1755) وصاحب المؤلف المشهور " روح القوانين " من أوائل الذين استخدموا هذا المبدأ سلاح في وجه الحكومات المطلقة، التي أمسكت بتلك السلطات الثلاثة في يد واحدة، لذلك سعى لإيجاد تنظيم معين للسلطات، بما يكفل ضمان الحرية ومنع الاستبداد، وكان السبيل لذلك هو ضرورة تقييد السلطة بالسلط منعاً لإساءة استخدامها، والمسألة يمكن تلخيصها وفقا للمبدأ الديمقراطي الذي دشنه (منتسكيو) بأنه إذا اجتمعت السلطة التنفيذية والتشريعية في نفس الأيدي فمعنى ذلك ضياع وفقدان الحرية، أما إذا اجتمعت السلطات الثلاثة في يد واحدة فمعنى ذلك فقدان البشر لآدميتهم، ذلك إن السلطة تبقى غاشمة خطرة على حياة الناس.(عاشور، 1979: 178)

هذا المبدأ ببساطة يقول إن السلطة التشريعية مختصة بسن القوانين والتشريعات، والتنفيذ من اختصاص السلطة التنفيذية، والقضاء لا سلطان عليه، فله الاستقلالية التامة عن السلطتين السابقتين، لكنه يقوم بدور الحكم " المراقب" والحسيب، وهو الذي يفصل في الخصومات بين الحاكم والمحكومين، وبين المحكومين أنفسهم، وبين السلطات التنفيذية والتشريعية في حالة وجود تناقض بينهما، أو إشكالية قانونية تتطلب المشورة والتدخل بالقانون. وبالطبع مبدأ توزيع السلطات والفصل بينها ليس قانوناً جامداً، فثمة توازن بينها في الشغل والأدوار، وثمة أيضاً نوع من التعاون بينها، يحفظ الاستقلالية، ومنع التسلط والاتباع.(البعجة، 2007: 327)

إن مبدأ الفصل السلطات لا يحد من الاستبداد فحسب، بل يحمي الحقوق والحريات، التي هي من ضمانات تطبيق المواطنة في المجتمع، وما دام أن الغاية من تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات هو ألا تستبد السلطة، فإن حالات دمج السلطات تمثل بالتالي إحدى صور الحكم المطلق الذي يحمل في طياته مقومات الاستبداد، فدمج السلطات معناه أن سلطات الحكم في الدولة تمارس بلا معقب أو رقيب، وبلا قيد أو حد وفي هذا ممارسة مطلقة للسلطة، والسلطة المطلقة بحكم طبيعتها سلطة استبدادية، من حيث إن ممارستها تتم بلا مساءلة أو مراجعة. بل عن هذا أصبح اليوم أساساً لوضع الدساتير.(عاشور، 1979: 179)

وقد قام النظام السياسي الليبي منذ عام 1977 على مبدأ وحدة السلطة، ومنتقداً على نحو ضمني مبدأ الفصل بين السلطات، سواء كان الفصل مطلقاً أو ضمنياً، حيث لا توجد حسب هذا التصور سوى سلطة

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

واحدة هي سلطة الشعب، صاحب حق التشريع والتنفيذ والقضاء، وبالتالي لا يجوز الفصل بين هذه الحقوق، لذا يقوم الشعب بممارسة عملية التشريع، أما فيما يتعلق بالوظائف الأخرى (التنفيذ – القضاء) فهي مجرد وظائف وليست سلطات، وعلى هذا النحو فالسلطة التنفيذية(اللجان الشعبية) تقوم على أساس مبدأ التفويض، أي أنها أجهزة إدارية، تتشكل بطريقة التصعيد المباشر عن طريق المؤتمرات الشعبية، لتتولى تنفيذ القانون، والقرارات والسياسات العامة، وبما أن الإدارة الشعبية تقوم على مبدأ وحدة السلطة، فإن ذلك قد جعلها أداة إدارية فقط للمؤتمرات الشعبية، تقوم باقتراح وتنفيذ ما يتم طرحه من قوانين وسياسات عامة، وهي بهذا المعنى ليست سلطة من حيث علاقاتها بالمؤتمر الشعبي من الناحية الرسمية.(صالح و تيم، 1988: 393)

لقد اتضح مما سبق أن المواطنة تحتاج دائماً إلى مناخ سياسي واجتماعي، ديمقراطي، تعددي، يحترم القانون، وحقوق الإنسان، ويوفر ضرورات العيش الكريم، وإلا بقيت نزعة عاطفية عابرة تظهر أحياناً ولكنها سرعان ما تختفي، هذا المناخ والبيئة الديمقراطية هي من يساعد في نقل المواطنة في ليبيا من مرحلة الشعور إلى الفعل، عبر بلورة المواطنة النشطة، وهي فقط من يساعد على إيجاد صيغة متوازنة بين طرح مفهوم المواطنة كحقوق فقط أو كواجبات فقط.

4 : المواطنة وأهميتها في تحقيق العدالة والاستقرار في ليبيا:

إذا كنا نلمس الدلالة السياسية للمواطنة بمظاهر الشراكة في تدبير الشأن العام، والحق في قيادة الدولة، وتحقيق الحقوق السياسية، فإن الدلالة الاجتماعية هي الأكثر وضوحاً في تحقيق الإنصاف والعدل، وبتحقيق هذه القيم يكون الخروج من سياسة التهميش والإفقار للمجتمع بتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وحق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها، ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين، وخاصة الفقراء والمهمشين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي، لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع. وتحقيق ذلك يتم عبر تأكيد الحق في التنوع المجتمعي، بل وتحقيق التعايش الحقيقي، القائم على القبول بالآخر.(الأصبحي، 2013 : 108)

ومن المؤكد أنه لا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي، إلا بإنشاء دولة الإنسان. تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الإيجابي تجاه قناعات ومعتقدات وإيديولوجيات مواطنيها. بمعنى أنها لا

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه مواطنيها بسبب معتقداته، أو أصوله القومية، أو العرقية، كما أنها لا تمنح الحظوة لمواطن بفضل معتقداته، أو أصوله القومية، أو العرقية. فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين.(الأصبحي، 2013 : 106)

إضافة إلى ذلك لا تقتصر المواطنة بمفهومها الحديث على الانتماء إلى الوطن، فهي توفر مساحة للمواطن كي يعمل على تطوير نوعية الحياة في المجتمع، حيث لا تتطور وتتقدم المجتمعات إلا بجهود أبنائها. لذلك فهي سلوك بين أفراد المجتمع قائم على احترام الحقوق والواجبات داخل المجتمع. وتعني مدى استعداد الأفراد لتنشئة جيلهم الجديد على قيم الإيمان، والادخار، والإيثار، والتصميم والمثابرة، والعمل الدؤوب، وهي قيم تعول كثير من المجتمعات البشرية على أثرها الايجابي في أي منظومة قيمية بشرية، تؤكد على أن المواطنة هي سلوك حضاري بين أفراد المجتمع.

وحينما نطلع على نتائج المسح الشامل للقيم الليبية، وفق الإحصاءات المنبثقة عن هذه الوثيقة، نجد أن بعض ركائز المنظومة القيمية التي يتطلع الليبيون إلى غرسها في أجيالهم القادمة. وفي هذه المنظومة يستبين أن قيم العمل الدؤوب، والادخار، والتصميم والمثابرة، والاستقلالية، وهي سجايا للتنمية والرخاء والإتقان والإبداع، أي أنها سلوكيات من أجل المواطنة، لا تلقى العناية التي تليق بدورها في تطوير المجتمع في بلادنا إلا عند الأقلية، ما يثير السؤال عن قدر المهتمين بها في بلدان أخرى. والبيانات التالية تكشف عن البون الشاسع الذي يفصل المجتمع الليبي عن بعض المجتمعات الإنسانية المعاصرة: فمثلاً الاستقلالية قيمة مهمة عند 38.4% من الليبيين، ونسبة من يقدرون أهميتها في سلوفينيا 71%. والعمل الدؤوب قيمة مهمة عند 41.4% من الليبيين، ونسبة من يدركون أثرها الإيجابي في أوزبكستان 92.7%. والادخار قيمة يسعى 29.8 من الليبيين إلى تنشئة أبنائهم عليها، في حين يشاطرهم في هذا المسعى 65.1% من سكان كوريا الجنوبية. والتصميم والمثابرة يحوزان على اهتمام 25.2% من الليبيين، وعلى اهتمام 37.8% في اليابان. والإيثار يحوز على 35.3% عند الليبيين، و54% في الإكوادور. والخيال الذي يقوم بدور فاعل في الفكر والفن والعلم، يتذيل القائمة الليبية بنسبة 12.2%. فيما يدرك 46.7% في السويد أهميته وجدواه.(الحصادي، 2015: 15-16)

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

حيث ساد عرف اجتماعي يستبدل النضال من أجل التمتع بالحقوق، إلى التسول من أجل الحصول على صدقة، مما أدى إلى ضياع قيم المواطنة الحقيقية لدى الشعب الليبي، وأدى أيضاً إلى الاعتقاد بأن سبل كسب العيش، أو النجاح في الحياة هي في الأصل مجرد فرصة، وليست جهداً وعملاً وتنافساً شريفاً له أخلاقه وله سلوكياته.(بوخشيم، 2015: 35–36)

مما أدى إلى انتشار الفساد في ليبيا، والذي أفشل المخططات الاقتصادية والاجتماعية، وهدر الإمكانيات، وضياع الموارد دون تحقيق الأهداف المرجوة، وهو الذي أدى إلى عدم القيام بالواجب المهني، جزئيا أو كلياً، وعدم انتظام العمل والإنتاج، وتدني مستويات الكفاءة، وإهدار الموارد الاقتصادية والاجتماعية. فالفساد منتج لأشكال عديدة من الفساد الاجتماعي والسياسي والمالي والإداري، فالفساد يعطل الأداء السياسي الجيد، والشفافية في توزيع الثروات، وفاعلية المؤسسات. مما قد يجعل قيم المواطنة مجرد شعارات وترفع ليس أكثر.(وناس، 2018: 291–293)

ليس موضوع الاجتماع السياسي الحقيقي إلا أن تكون هذه القرابة النوعية التي تجعل الناس، أفراداً وجماعات يتجاوزون ذواتهم الخاصة، قرابتهم الجزئية والطبيعية الموروثة، أي غير المختارة وغير المفكر بها، ويندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية أو أمة بكل المعاني. لذلك يمكن الحديث اليوم في الحالة الليبية عن عصبيات مركبة (العصبية القبلية، العصبية الجهوية ...) وهي علة الهدر، والهدر علة التسلط والاستبداد، فالعصبية تحول دون أن يتعرف الفرد ذاته في الآخر إلا بصفته قريباً إلى هذه الدرجة أو تلك، قرابة نسلية أو مذهبية أو لغوية أو ثقافية ...، فالعصبية تقسم الدولة إلى عالمين، عالم الأقرباء وعالم الغرباء، ومن ثم فإن الفرد يتعرف ذاته في محمولات الآخر، لا في الآخر ذاته، فتغدوا العلاقة بينهما علاقة محمولات بمحمولات، لا علاقة ذات بذات (علاقة عربي بعربي ومسلم بمسلم وقومي بقومي وقبيلة بقبيلة ومدينة بمدينة ....)، فمن الصعب أن يتعرف الفرد ذاته الإنسانية في الأخر إلا بعد تجاوز المحمولات واحداً تلو الآخر وصولاً إلى الذات الإنسانية، فلا تعود المحمولات عقبة في طريق التواصل الإنساني، لأن التواصل طبيعة أصيلة في الإنسان، علتها النقص والاحتياج المتبادل، والتنافر عارض يرد إلى ملابسات الحياة وإلى طبيعة النظام الاجتماعي.(موازي، 2020: 44–45)

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

وتأكد ذلك من خلال نتائج المسح العالمي للقيم عام (2015). والمرتبط بدرجة ثقة الليبي في الآخر، وهو مسلك ذو علاقة مباشرة بقيمة التسامح، وهو أحد قيم المواطنة الذي يؤكد مدي توفر هذه الثقافة داخل المجتمع، بحسب أن من لا يفضل جيرة فئة أميل إلى عدم التسامح معها. ومناط أهمية الاعتقاد في جدارة الآخرين بالثقة، إن التوجس في الآخر لا يسهم في تعزيز المشاركة المدنية، ولا حتى الشراكة التجارية، ولا يجدي نفعا في التواصل الدولي، ولا حتى التواصل على المستوى المحلي، وهو لا يعين على الحوار، الذي هو الاستحقاق الرئيسي في أي مصالحة وطنية، كونه ينبئ بتدني منزلة التسامح بكل أثرها في تماسك المجتمع ووحدته. وهذا يتضح من البيانات التالية: حيث لا يقر الاعتقاد في جدارة الآخرين بالثقة إلا في نفوس أقلية من الليبيين بنسبة (10%)، ما يعني أن أغلبية ساحقة من الليبيين يتوجسون من الآخر. ونسبة من لا يرغب أن يكون جاره من عرق آخر تبلغ في ألمانيا ، والتي اشتهر شعبها لعقود بالميز العنصري 14.8%، أما في ليبيا فتصل إلى 55.1%، وهي نسبة لا يتفوق عليها بلد آخر في العالم سوى أذربيجان 58.1%. ونسبة من لا يرغب في نيوزيلندا في أن يدين جاره بدين آخر تبلغ 1.4%، أما في ليبيا فتصل إلى 54.1%، وهي نسبة لا تتفوق عليها سوى أرمينيا بنسبة 53.6. ونسبة من لا يرغب أن يكون جاره عاملاً أجنبياً تبلغ في الأرجواي 1.7%، أما في ليبيا فتصل إلى 59%، وهي نسبة لا يتفوق عليها سوى ماليزيا بنسبة 59.7%. ونسبة من لا يرغب في السويد في أن يتحدث جاره لغة أخرى تبلغ 3.5%، أما في ليبيا فتصل إلى 39.3%، هي نسبة يتفوق فيها الليبيون بلا منازع.(الحصادي، 2015: 16-17)

فهذه بعض ملامح الأداء القيمي عند شعب تولى فيه أغلبية ساحقة (97.9) أهمية للإيمان الديني، وتؤدي فيه أغلبية (82.1) صلواتها الخمس، ويعتنق أهلوه ديناً يأمر بالعمل ويحث على إتقانه والمثابرة فيه (واجبات المواطنة)، ويحث على التفكر بما يستدعيه فعل التفكر من خيال خصب، وينهى عن الإسراف والتبذير بما يتضمنه هذا النهي من تفضيل الادخار، ويقول عن المؤمنين به إنهم يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، ويشبه من يتوجس دون بينة في أخيه بمن يأكل لحمه ميتاً، ويحض على معاملة الجار بالحسنى، أيا كان عرقه ودينه ولغته وبلده. وهي أيضاً ملامح الأداء القيمي عند شعب لا خيار أمامه لتجنب صراعات دامية تتهدده سوى الحوار، ليس مع الجيران بل مع الخصوم. وكل ذلك إنما يشكك فيما إذا كان الإيمان الديني يترجم عند أغلب الليبيين في شكل دوافع مؤثرة في تصرفاتهم، وفي ما

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

إذا كان الخطاب الديني السائد في المجتمع يقوم بمهمته في تكريس هذه السجايا الإيجابية.(الحصادي، 2015: 17)

فإذا التفتنا إلى المسح القيمي المحلي، سوف نجد أمامنا أسئلة تدور عما إذا كانت نزعات الليبيين التي أضحت تتمظهر عبرها منظومتهم القيمية الراهنة نزعات طارئة وافدة، نجمت عن قمع سياسي وإجحاف اجتماعي مورس لعقود، وأساليب تنشئة اجتماعية عانت وتعاني من تشويه ممنهج ومقصود. إن سيادة القانون، وتأمين المصالح الاقتصادية، وتكريس قيم الشفافية والمساءلة، وصون حقوق المواطنة التي انتهكت، قادرة على تغيير الأنماط السلوكية، التي تشجع على ثقافة النهوض والتقدم، وإن ترويض الأنماط السلوكية التي أضحت سائدة (استباحة المال العام، استيفاء الحق بالذات، استخدام العنف وسيلة لفرض الرأي، وما في حكمها من انتهاكات) سوف يتحقق بالعمل على خلق مناخ ثقافي، حقوقي، سياسي، واقتصادي تتناغم فيه حوافز المصالح الفردية مع أهداف الصالح العام.

وبطبيعة الحال فإن الخطوة التالية هي أن يقتنع الليبيون بأن منظومتهم القيمية تعاني من اختلالات بنيوية، وأن هذه الاختلالات مسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر، عن الأزمات والصراعات التي تعصف بهم، والتحديات والمخاطر التي تواجههم، وأن مآلها أن تقف سداً منيعاً دون تحقيق العدالة الاجتماعية والمصالحة والمجتمع الذي يصبون إليه. فقط باعتراف الليبيين بالعطب الذي أصاب منظومتهم القيمية القائمة سوف يتسنى لهم الشروع في التأسيس لمنظومة قيمية بديلة، بما يستدعيه هذا التأسيس من تخطيط لعمليات تنشئة ممنهجة، تغرس في نفوس الأجيال القادمة قيماً تحقق المواطنة بكل معانيها، من أجل التقدم والتحضر والرخاء.(الحصادي، 2015: 27)

الخاتمة :

النتائج :

إذا كانت المواطنة تقوم على مبادئ وقيم الحرية والمساواة والعدالة والمشاركة، وسلوك احترام الحقوق والواجبات بين الأفراد، وثقافة أو قيمة التسامح المبنية على القبول بالآخر داخل المجتمع. فإن هذه المفاهيم المفترضة كانت غائبة أو مغيبة أو محدودة التأثير في ليبيا، حيث تزداد الفجوة بينها وبين الدول

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

المتقدمة، وإذا كانت هناك أسبابا موضوعية بحكم الهيمنة الاستعمارية الطويلة الأمد، فإن هناك أسباباً داخلية وذاتية أيضاً، وتتمثل هذه الأسباب في التالي:

1- تفتقد ليبيا وثيقة دستورية تعطي نظام الحكم شرعية فض النزاعات بالقانون، واحتكار القوة، وتنقل البلاد من شرعية ثورية، إلى شرعية مؤسساتية.

2- تعاني ليبيا من ضعف المواطنة، وغياب دولة القانون والمؤسسات، وهذا يعني ضعف فرص الحرية، باعتبارها قيمة عليا، وضعف فرص المساواة، حيث لا تستقيم المواطنة دونها، وكما أن ضعف العدالة الاجتماعية، مما أضعف فرص المصالحة الوطنية.

3- بين المسح العالمي للقيم مدي ضعف سلوكيات المواطنة بين الليبيين. حيث لا تتطور وتتقدم المجتمعات إلا بجهود أبنائها. لذلك فهي سلوك بين أفراد المجتمع قائم على احترام الحقوق والواجبات داخل المجتمع. وتعني مدي استعداد الأفراد لتنشئة جيلهم الجديد على قيم الإيمان، والادخار، والإيثار، والتصميم والمثابرة، والعمل الدؤوب، وهي قيم تعول كثير من المجتمعات البشرية على أثرها الايجابي في أي منظومة قيمية بشرية، وتؤكد على أن المواطنة هي سلوك حضاري بين أفراد المجتمع.

4- بين المسح العالمي للقيم في ليبيا ضعف قيمة التسامح، مما أدى إلى عدم الإقرار بالتنوع الثقافي أو ضعفه، سواء القومي أو اللغوي أو غيره، بل يمكن القول أن الضعف يشمل " قبول الآخر "، مما أدى إلى صراع الهويات في ليبيا.

ومن هنا يتضح ضعف ضمانات المواطنة في ليبيا، مما جعل العلاقة بين المواطن والسلطة علاقة غير سليمة، فهناك ضعف في السلطة القائمة، لغياب المؤسسات والقانون المبني على دستور دائم، وضعف سلوكيات المواطنين، وضعف الثقافة المجتمعية في ليبيا، مما عطل تحقيق العدالة الاجتماعية المبنية على حق كل مواطن بالحصول على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أدى إلى تعطيل المصالحة الوطنية حتى هذا الوقت. ومما أدى أزمة شاملة أخرى وهي تعثر بناء الدولة الوطنية.

التوصيات :

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

1- تحتاج ليبيا إلى خارطة طريق واضحة المعالم، مبنية على اتفاق مجتمعي مبني على دستور واضح المعالم مبني على قيم المواطنة، يبين الحقوق والواجبات، ويبين شكل الدولة والية انتقال السلطة والية انتقالها بشكل واضح وسلس.

2- التسريع في عملية تفعيل المؤسسات في ليبيا، مع التأكيد على ركائز المواطنة الأساسية، مثل العدالة والمساواة والحرية.

3- القيام بتدعيم منظومة قيم المواطنة لدي الشعب الليبي، مع الأخذ بالاتجاهات المعاصرة في التربية على المواطنة.

4- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية التي تبحث في مصادر أخرى لمهددات قيم المواطنة.

المراجع

1- القرآن الكريم.

2- عاشور،احمد صقر(1979) ، الإدارة العامة : مدخل بيئي مقارن ، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

3- مالكي،أحمد (2007)، العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة، مجلة المستقبل العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13 ، شتاء.

4- بوهريرة، أبو الفتوح(2015/2014)، قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي(دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة خيضر بسكرة) رسالة دكتوراه غير منشورة، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

5- بن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (2000)، لسان العرب، بيروت: دار صادر للطبع والنشر، الجزء 15.

6- القانون رقم (13) لسنة 2013 بشأن العزل السياسي والإداري، صدر في طرابلس 2013/5/5.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

7- العبيدي،أمال سليمان (2019)، الدور الرسمي للقبيلة في ليبيا الانتقالية : تقييم عام، **مجلة** الفصول الأربعة للأدباء والكتاب الليبيين، العدد 123، أكتوبر.

8- موازي،بلال(2020)، قضايا المواطنة وأزمة الدولة في المنطقة المغاربية، موازي بلال، لبيد عماد (تحرير) أبحاث مختارة من: الكتاب الجماعي حول الهوية وسؤال المواطنة في البلدان المغاربية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية.

9- احمد،بن الشين، علي،بوخلخال(2016)، العولمة الثقافية والمواطنة، الجزائر: مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي الاغواط، العدد 20، سبتمبر.

10- مظلوم،حسين علي(2018)، الدولة الفاشلة بين المفهوم والمعيار، ليبيا نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، بيروت: الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارة، 2018.

11- بوزكري،رشدي (2014/2013)، المواطنة ودورها في بناء الدولة القومية " الكويت نموذجاً " رسالة ماجستير غير منشورة، بسكرة : جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

12- قاسم،رياض زكي(2013)، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

13- عبدالحافظ،سعيد(2007)، المواطنة حقوق وواجبات، القاهرة: مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية.

14- سيف بن ناصر بن علي المعمري، المواطنة: مقاربة حديثة للمفهوم، على . https : // twitter com / saifn1 / status /666688810940571648

15- بوخشيم، عبدالناصر(2015)، اقتصاد الريع ومنظومة القيم، في زاهي المغيربي، وآخرون،(تحرير)، المسح العالمي للقيم – المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم التقرير النهائي، بنغازي: مركز البحوث والاستشارات – جامعة بنغازي.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

16- رضوان،عبير بسيوني(2012)، أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

17- الأصبحي،عزالدين(2013)، المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية، محسن عوض، كرم خميس (تحرير) أبحاث مختارة من: الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

18- صالح،عطا محمد، تيم،فوزي أحمد(1988)، النظم السياسية العربية المعاصرة: الجزء الثاني، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.

19- خليفة،علي(2013)، المواطنية ومسارات الدولة: دراسة تحليلية نقدية للعلاقة بين المواطنية والدولة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة الغربية، العدد 39 – 40، صيف / خريف.

20- ضو،فادي، وآخرون(2019)، دليل المدرب والمدربة على المواطنة الفاعلة والحاضنة للتنوع، بيروت: مؤسسة أديان.

21- البعجة،فتحي محمد(2007)، ما لم تنبه إليه تقويم التنافسية في الجماهيرية، محمد زاهي المغيربي ، وآخرون (تحرير)، السياسات العامة: أبحاث مؤتمر السياسات العامة – بنغازي – 12 14 / 6 / 2007، بنغازي : مركز البحوث الاستشارات جامعة قاريونس.

22- غيث،محمد عاطف(1995)، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.

23- عبيد،منى حسين(2012)، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 51 ، ديسمبر.

24- مباركة،منير(2013)، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

25- الجاسور،ناظم عبدالواحد(2009)، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
مجلد الثاني، العدد الثاني، مارس 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.004

26- الحصادي،نجيب(2015)، ركائز قيمية، زاهي المغيربي، وآخرون، (تحرير)، المسح العالمي للقيم – المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم التقرير النهائي، بنغازي : مركز البحوث والاستشارات – جامعة بنغازي.